الأمم المتحدة

A/C.2/60/L.71

الجمعية العامة

Distr.: Limited
14 December 2005
Arabic
Original: English

الدورة الستون

اللجنة الثانية

البند ٥٤ (أ) من جدول الأعمال

العولمة والاعتماد المتبادل: العولمة والاعتماد المتبادل

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس اللجنة، يوراي كوديلكا (الجمهورية التشيكية)، على أساس مشاورات غير رسمية أجُريت بشأن مشروع القرار A/C.2/60/L.12

دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥٣/١٦٩ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ٥٤/٢٣١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ٥٥/٢١٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و ٥٦/٢٠٩ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٥٧/٢٧٤ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٥٨/٢٢٥ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٥٩/٢٤٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ بشأن دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل،

وإذ تشير أيضا إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(١)]،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٥٧/٢٧٠ باء، المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، بشأن التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي،

(١) انظر القرار ٦٠/١.

141205 141205 05-64342 (A)

وإذ تؤكد مجددا ما أُعرب عنه من عزم في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[٢] على ضمان أن تصبح العولمة قوة إيجابية من أجل شعوب العالم أجمع،

وإذ تسلّم بأن العولمة والاعتماد المتبادل قد أتاحا فرصا جديدة لنمو الاقتصاد العالمي والتنمية، وأن العولمة تفتح آفاقا جديدة لإدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي، وأن بإمكانها أن تحسن الأداء العام لاقتصادات البلدان النامية بإتاحة فرص لصادراتها للوصول إلى الأسواق وتشجيع نقل المعلومات والمهارات والتكنولوجيا وزيادة الموارد المالية المتاحة للاستثمار في الأصول المادية والمعنوية، وإذ تقر بأن العولمة قد جلبت أيضا تحديات جديدة تواجه النمو والتنمية المستدامة، وأن البلدان النامية ما فتئت تواجه صعوبات خاصة في التصدي لها، وإذ تسلّم بأن بعض البلدان قد نجحت في التكيف مع التغيرات واستفادت من العولمة، وإن كانت بلدان أخرى عديدة، وبخاصة أقل البلدان نموا، ظلت مهمشة في الاقتصاد العالمي المتجه صوب العولمة، وإذ تسلّم أيضا، على غرار ما ورد في إعلان الألفية، بأن تقاسم فوائد العولمة يجري على نحو يتسم إلى حد بعيد بعدم التكافؤ وتوزع تكاليفها بشكل غير متساو،

وإذ تسلّم أيضا بأن جميع حقوق الإنسان حقوق عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة،

وإذ تسلّم كذلك بأن وجود بيئة اقتصادية تمكينية ينبغي، في جملة أمور، أن يشجع على قيام قطاع تجاري دينامي يعمل على الوجه الأكمل، وأن يشمل جهودا ترمي إلى مواصلة تعزيز الإدارة الرشيدة للشركات والقطاع العام، ومكافحة الفساد في القطاعين العام والخاص، وتشجيع توطيد سيادة القانون واحترامها،

وإذ تلاحظ وجوب إيلاء عناية خاصة، في سياق العولمة، لهدف حماية وتشجيع وتعزيز حقوق المرأة والفتاة ورفاههما، على نحو ما ورد في إعلان ومنهاج عمل بيجين[٣]،

وإذ تلاحظ أيضا أن وجود التزام عام بالتعدد الثقافي يساعد في تهيئة بيئة تمكّن من محاربة التمييز وتعزيز التضامن والتسامح في مجتمعاتنا،

وإذ تلاحظ كذلك العمل الجاري بشأن التنوع الثقافي في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة،

---

(٢) انظر القرار ٥٥/٢.

(٣) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

وإذ تؤكد مجددا الالتزام بالقضاء على الفقر والجوع وتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة والازدهار العالمي للجميع، وبتعزيز تنمية القطاعات المنتجة في البلدان النامية لتمكينها من المشاركة بقدر أكبر في عملية العولمة ومن الاستفادة منها أكثر،

وإذ تؤكد مجددا أيضا تأييدها الشديد للعولمة المنصفة وتصميمها على جعل هدفي توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل الكريم للجميع، بما في ذلك توفيرهما للنساء والشباب، هدفا مركزيا للسياسات الوطنية والدولية ذات الصلة، فضلا عن الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، بما فيها استراتيجيات الحد من الفقر، في إطار الجهود المبذولة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وأنه ينبغي لهذه التدابير أن تشمل أيضا القضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال، كما حددتها اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢، وعلى السخرة، وقد عقدت العزم على كفالة الاحترام الكامل للمبادئ والحقوق الأساسية في مكان العمل،

وإذ تؤكد كذلك الالتزام بتوسيع نطاق مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في العملية الدولية لاتخاذ القرار ووضع المعايير وتعزيز تلك المشاركة، وإذ تشدد، سعيا إلى تلك الغاية، على أهمية مواصلة الجهود لإصلاح البنية المالية الدولية، وإذ تلاحظ أن إعلاء صوت البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وتعزيز مشاركتها في مؤسسات بريتون وودز يظل يمثل شاغلا مستمرا،

وإذ تؤكد مجددا التزامها بالحكم والإنصاف والشفافية في النظم المالية والنقدية والتجارية والتزامها بوجود نظم تجارية ومالية متعددة الأطراف تتسم بالانفتاح، والإنصاف، والاستناد إلى القواعد، والقابلية للتنبؤ، وعدم التمييز،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[٤]؛

٢ - **تؤكد مجددا** الحاجة لأن تضطلع الأمم المتحدة بدور أساسي في تشجيع التعاون الدولي من أجل التنمية وتعزيز اتساق وتنسيق وتنفيذ الأهداف والإجراءات الإنمائية التي يتفق عليها المجتمع الدولي، وتعقد العزم على تعزيز التنسيق في إطار منظومة الأمم المتحدة بالتعاون الوثيق مع جميع المؤسسات الأخرى المالية والتجارية والإنمائية المتعددة الأطراف من أجل دعم النمو الاقتصادي المطرد والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛

٣ - **تؤكد مجددا أيضا** أن الحكم الرشيد شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، وأن السياسات الاقتصادية السليمة، والمؤسسات الديمقراطية الراسخة التي تستجيب لاحتياجات الشعب، وتحسين الهياكل الأساسية، تمثل الأساس للنمو الاقتصادي المطرد،

---

(٤) A/60/322.

والقضاء على الفقر، وتوفير فرص العمل؛ وأن الحرية والسلام والأمن، والاستقرار الداخلي، واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، وسيادة القانون، والمساواة بين الجنسين، والسياسات ذات التوجه السوقي والالتزام العام بمجتمعات تسودها العدالة والديمقراطية تشكل أيضا عناصر أساسية ومتعاضدة؛

٤ - **تؤكد مجددا كذلك** أن الحكم الرشيد على الصعيد الدولي شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، وأنه من المهم، بغية ضمان تهيئة بيئة اقتصادية دولية دينامية ومؤاتية، تعزيز الإدارة الاقتصادية العالمية عن طريق معالجة الأنماط المالية والتجارية والتكنولوجية والاستثمارية الدولية ذات التأثير على احتمالات التنمية في البلدان النامية، وأنه لذلك ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ جميع التدابير اللازمة والمناسبة، بما في ذلك كفالة دعم الإصلاح الهيكلي وإصلاح الاقتصاد الكلي، وإيجاد حل شامل لمشكلة الديون الخارجية، وزيادة إمكانية وصول البلدان النامية إلى الأسواق؛

٥ - **تؤكد مجددا** أن على كل بلد أن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميته، وأنه ليس من المغالاة في شيء زيادة التشديد على دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة، وعلى ضرورة استكمال الجهود الوطنية ببرامج وتدابير وسياسات عالمية داعمة تهدف إلى زيادة الفرص الإنمائية المتاحة للبلدان النامية، مع مراعاة الظروف الوطنية وكفالة احترام الملكية والاستراتيجيات والسيادة الوطنية؛

٦ - **تسلّم**، في الوقت نفسه، بأن الاقتصادات الداخلية تتداخل الآن مع النظام الاقتصادي العالمي، وأن الاستخدام الفعال لفرص التجارة والاستثمار، في جملة أمور، يمكنه مساعدة البلدان على مكافحة الفقر؛

٧ - **تؤكد** على أنه من الضروري، في ظل اقتصاد عالمي يزداد ترابطا وعولمة، اتباع نهج شامل لمواجهة التحديات المتداخلة الوطنية والدولية والعامة القائمة في مجال تمويل التنمية، ولا سيما التنمية المستدامة، التي تراعي الفروق بين الجنسين، ويكون محورها الإنسان، وأن ذلك النهج يجب أن يفسح السبيل أمام توفير الفرص للجميع، وأن يساعد في كفالة إتاحة الموارد واستخدامها بشكل فعال، وإنشاء مؤسسات قوية وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات؛

٨ - **تؤكد أيضا** على أنه يتعين صياغة استراتيجيات إنمائية ترمي إلى التقليل إلى أدنى حد من الآثار الاجتماعية السلبية للعولمة ومضاعفة الآثار الإيجابية المترتبة عليها إلى أقصى حد، مع السعي لكفالة استفادة جميع فئات السكان منها، وبخاصة أفقرهم، ووجوب

تركيز الجهود دوليا على وسائل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية؛

٩ - **تؤكد كذلك** أن ثمة تحديا حاسما يواجه السعي المشترك إلى تحقيق النمو والقضاء على الفقر وبلوغ التنمية المستدامة، وهو ضمان الظروف الداخلية اللازمة لتعبئة الادخار المحلي في كل من القطاع العام والقطاع الخاص والمحافظة على مستويات كافية من الاستثمار المنتج وزيادة القدرة البشرية، في حين أن المهمة الحاسمة هي تعزيز فعالية سياسات الاقتصاد الكلي وتماسكها واتساقها، كما أن تهيئة بيئة محلية تمكينية أمر حيوي لتعبئة الموارد المحلية وزيادة الإنتاجية والحد من هروب الأموال وتشجيع القطاع الخاص وجذب الاستثمار والمساعدة الدوليين واستخدامهما استخداما فعالا، وتؤكد أيضا، في هذا الصدد، ضرورة أن يدعم المجتمع الدولي الجهود الرامية إلى تهيئة هذه البيئة؛

١٠ - **تؤكد** الأهمية الخاصة التي تعلقها على تهيئة بيئة اقتصادية دولية مواتية من خلال جهود تعاونية قوية تبذلها جميع البلدان والمؤسسات لتشجيع التنمية الاقتصادية المنصفة في إطار اقتصاد عالمي يعود بالخير على الناس كافة؛

١١ - **تدعو** البلدان المتقدمة النمو، لا سيما البلدان الصناعية الرئيسية، إلى أن تأخذ بعين الاعتبار تأثير سياسات الاقتصاد الكلي التي تنتهجها على النمو والتنمية دوليا؛

١٢ - **تشدد** على أن تزايد الاعتماد المتبادل للاقتصادات الوطنية في عالم آخذ في العولمة وظهور نظم للعلاقات الاقتصادية الدولية قائمة على قواعد، بات يعني أن الحيز المتاح للسياسة الاقتصادية الوطنية، أي نطاق السياسات الداخلية، ولا سيما في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية الصناعية، كثيرا ما يتحدد في الوقت الراهن بالقواعد والالتزامات الدولية واعتبارات السوق العالمية، وأنه إلى كل حكومة يعود أمر تقييم المعاوضة بين منافع قبول القواعد والالتزامات الدولية والقيود المفروضة بسبب فقدان حيز السياسة العامة، وأن من المهم بصفة خاصة بالنسبة للبلدان النامية، مع وضع الغايات والأهداف الإنمائية في الاعتبار، أن تراعي كافة البلدان ضرورة إقامة التوازن الملائم بين حيز السياسة العامة الوطنية والقواعد والالتزامات الدولية؛

١٣ - **تؤكد أيضا** أنه من الضروري، عند تناول الصلات القائمة بين العولمة والتنمية المستدامة، الاهتمام بوجه خاص بتحديد وتنفيذ سياسات وممارسات متداعمة تعزز النمو الاقتصادي المستدام والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة، وأن هذا يقتضي بذل جهود على الصعيدين الوطني والدولي؛

١٤ - **تؤكد أيضا** أن مسألة تعزيز صوت البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مؤسسات بريتون وودز لها أهمية حيوية، وتشدد على أهمية دفع عجلة العمل الجاري في هذا الشأن، مع مراعاة التقدم المحرز في سياق استعراض نظام الحصص لدى صندوق النقد الدولي، **وتدعو** البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى الاستمرار في تقديم معلومات بشأن هذه المسألة بالاستعانة بمنتديات التعاون القائمة، بما يشمل المنتديات التي تشارك فيها الدول الأعضاء؛

١٥ - **تؤكد مجددا** الالتزامات المتعهد بها في إعلان الدوحة الوزاري[٥] ومقرر المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤ بشأن إكمال الأبعاد الإنمائية لبرنامج الدوحة الإنمائي، الذي وضع احتياجات واهتمامات البلدان النامية وأقل البلدان نموا في لب برنامج عمل الدوحة[٥]، وتدعو إلى الانتهاء من تنفيذ جولة مفاوضات الدوحة التجارية بنجاح في الوقت المناسب مع تحقيق الأبعاد الإنمائية لبرنامج عمل الدوحة على أتم وجه، وتتطلع إلى المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية الذي سوف يعقد في هونغ كونغ، الصين، في الفترة من ١٣ إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ ليمثل معلما هاما على طريق تحقيق هذه الغاية.

١٦ - **تؤكد** أهمية بناء مجتمع معلومات محوره الإنسان ويتسم بالشمول بغية تعزيز إتاحة الفرص الرقمية للجميع من أجل المساعدة في رأب الهوة الرقمية، ووضع إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خدمة التنمية، والتصدي للتحديات الجديدة التي تواجه مجتمع المعلومات وتدعو في هذا الشأن إلى تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات[٦]؛

١٧ - **تؤكد مجددا** أن التنمية هي هدف محوري في حد ذاته وأن التنمية المستدامة بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تمثل عنصرا رئيسيا في الإطار الشامل لأنشطة الأمم المتحدة وتشدد على أهمية مواصلة السعي في هذا الشأن، وتدعو البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصارف التنمية الإقليمية وغيرها من المؤسسات ذات الصلة إلى مواصلة العمل على دمج أبعاد إنمائية في استراتيجياتها وسياساتها بما يتفق مع ولاية كل جهة منها؛

١٨ - **تؤكد مجددا** أن المساواة بين الرجل والمرأة مسألة ذات أهمية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والقضاء على الفقر والتنمية المستدامة وفقا لقرارات الجمعية العامة

---

(٥) A/C.2/56/7، المرفق.

(٦) انظر A/C.2/59/3.

ومؤتمرات الأمم المتحدة ذات الصلة، وأن للاستثمار في تنمية قدرات النساء والفتيات أثر متضاعف، ولا سيما على الإنتاجية والنمو الاقتصادي المستدام في جميع قطاعات الاقتصاد، ولا سيما في المجالات الرئيسية مثل الزراعة والصناعة والخدمات؛

١٩ - **تطلب** من أجهزة وهيئات الأمم المتحدة أن تنظر، في حدود ولاياتها، في تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة، المعنون ''عولمة عادلة: إتاحة الفرص للجميع''[٧]، وتدعو أيضا الدول الأعضاء إلى النظر في التقرير؛

٢٠ - **تدعو** المؤسسات المعنية في منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات المعنية المتعددة الأطراف إلى تقديم معلومات إلى الأمين العام عما تقوم به من أنشطة في سبيل تحقيق العولمة الشاملة والمنصفة؛

٢١ - **تؤكد** أهمية الهجرة كظاهرة مواكبة لزيادة العولمة، بما في ذلك أثرها في الاقتصادات، وتؤكد كذلك على ضرورة تحقيق قدر أكبر من التنسيق والتعاون فيما بين البلدان وكذلك فيما بين المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة؛

٢٢ - **تسلم** بأن العلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لهما أهمية حيوية بالنسبة لتحقيق الأهداف الإنمائية، وبأن الدعم الدولي يمكن أن يساعد البلدان النامية على الاستفادة من أوجه التقدم التكنولوجي وأن يعزز قدراتها الإنتاجية، و**تؤكد من جديد** في هذا الصدد الالتزام بتعزيز وتيسير إمكانية حصول البلدان النامية على التكنولوجيات بما فيها التكنولوجيات السليمة بيئيا والدراية المتعلقة بها، وتطوير البلدان النامية لتلك التكنولوجيات ونقلها إليها ونشرها فيها، حسب الاقتضاء؛

٢٣ - **تسلم أيضا** بالاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية ضمن الإطار العالمي الجديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، حسبما يرد في برنامج عمل آلماتي[٨]، وتؤكد مجددا استمرار تقديم الدعم والمساعدة للجهود التي تبذلها هذه الدول، ولا سيما جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية[٢]، وتنفيذ برنامج عمل بروكسل للعقد

(٧) انظر A/59/98-E/2004/79.

(٨) تقرير المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر، آلماتي، كازاخستان، ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ (A/CONF.202/3)، المرفق الأول.

٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا[٩]، واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية[١٠]، وبرنامج عمل آلماتي؛

٢٤ - **تؤكد** أهمية الاعتراف بالشواغل التي تخص البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تحديدا، وأهمية معالجة هذه الشواغل، من أجل مساعدة تلك البلدان على الاستفادة من العولمة، كي يمكن إدماجها بشكل كامل في الاقتصاد العالمي؛

٢٥ - **تعترف** بوجوب تعزيز المساهمات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، في جهود التنمية الوطنية، وفي تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية؛

٢٦ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار تحت بند جدول الأعمال المعنون ''العولمة والاعتماد المتبادل''.

---

(٩) A/CONF.191/13، الفصل الثاني.

(١٠) تقرير الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بورت لويس، موريشيوس، ١٠-١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.05.II.A.4، والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.